الأهرام

■ ٥ يونيو ٢٠٠٢ ■

٦ مشاهد ساخنة فى اللجنة التشريعية

مازال مسلسل الخلاف القديم بين المحررين البرلمانيين واللجنة التشريعية بمجلس الشعب مستمرا فبالرغم مما أعلن فى العام الماضى من أن اللجنة قد تغلق أبوابها فى وجه صاحبة الجلالة أثناء مناقشة طلبات رفع الحصانة عن بعض النواب إلا أن قرار الغلق لم يقتصر على طلبات رفع الحصانة فقط بل أمتد إلى أشياء أخرى.

خالد الديب

الغريب أن الدكتور سرور قد أعلن فى العام الماضى أن القرار اتخذ بناء على رغبة النواب كما أن رئيس اللجنة المستشار محمد موسى قد أعلن عن وجهة نظره الشخصية وهى ضرورة فتح اللجنة على مصراعيها ولكن جاءت رغبة النواب أقوى من كل ذلك.

والجديد أن النواب أصبحوا يتعاملون مع القرار على طريقة «اتقربوا الصلاة» وينفذونه كما يحلو لهم وكما حدث منذ أيام.

ولكن ماذا حدث ؟!

حدث الكثير والكثير داخل اللجنة التشريعية فى الاجتماعات الأخيرة وهى أمر تستحق الرصد والدراسة وتجعل من يكتب عنها تتملكه الحيرة من اين يبدأ وكيف يستطرد ومتى يتوقف؟!

● المشهد الأول حركة دائبة من النواب نحو مقر اللجنة التشريعية والغريب أن حضور نواب الغربية بدا واضحا لأن الأمر يتعلق بقضية دائرة نهطاى والنزاع على مقعد العمال بين النائب الحالى واحد المرشحين بسبب ماحدث من خطأ فى حساب الاصوات وبعد أن أيد القضاء حق المرشح «الطاعن» فى المقعد.

ولم يعد فى قاعة اللجنة التشريعية موضع لموطئ قدم وحضر نواب الغربية وساد المحررون البرلمانيون إلى اللجنة بعد أن «شاع» الخبر بان اللجنة ستقبل قرار المحكمة وكالعادة تحدث النائب وانتهت أقواله وكالعادة غادر القاعة لتواصل اللجنة مشاوراتها تمهيدا لاتخاذ قرار.. ولكن رئيس اللجنة طلب ايضا من المحررين أن يغادرونها .

■ ولكن لماذا هذا القرار؟

هكذا سألت المستشار محمد موسى ؟

■ ■ أجاب بان النواب يرغبون فى ذلك.

■ ولكن الأمر لايتعلق برفع الحصانة وقد سمح لنا بالدخول منذ البداية فلماذا تتراجع اللجنة عن قرارها؟

■ ■ رد قائلا :النواب متمسكون بذلك وسرعان ما غادرنا القاعة وجلسنا كالعادة نسترق السمع.. وكانت النتيجة ان النواب أصروا على عدم قبول الطعن ووصلت اللجنة إلى حل وسط وهو إحالة الأمر إلى لجنة خاصة برئاسة الدكتورة آمال عثمان. رغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن الطعن سيقبل خاصة وان زعيم الأغلبية قد حضر وحضوره يكون فى المهام الصعبة .. ويبدو أن الخطة العصماء التى ألقاها النائب قد نزلت بردا وسلاما على النواب.

● المشهد الثانى اجتماع عاصف للجنة لبحث رفع الحصانة عن احد النواب بناء على طلب الشاكى بسبب مانسب للنائب من أن أحد المواطنين سلمه مبلغ الف جنيه ليسلمه إلى شقيق للشاكى ولكن النائب بدد الأمانة وسرعان ما اكتشفت اللجنة أن الشكوى كيدية بعد ان أعلن النائب أن ماحدث هو من «توابع» الانتخابات البرلمانية الاخيرة وأثناء الاجتماع اخرج احد النواب مبلغ ١٠٠٠ جنيه من جيبه ووضعه على مائدة الاجتماع وقال إن الأمر من قبيل الافتراء على النائب مؤكدا ان النائب برئ من هذا الكيد ومطالبا بان تتعامل اللجنة بكل حزم مع هذ الأمور الكيدية وقال ان الأمر لو حقيقة لبادر النائب بدفع المبلغ وسرعان ماتتخذ اللجنة قرارا بتأجيل نظر الموضوع رغم انه كان من الأولى ان تبادر برفض الطلب لوضوح الكيدية ومحاولة لاثارة نزاعات المرشحين ومشاجرات الخصوم إلى داخل البرلمان.

● المشهد الثالث.. اللجنة تناقش طلبات رفع حصانة عن أحد النواب بسبب اصدار شيكات بدون رصيد وتكتشف اللجنة ان الشيك محل النزاع قد تصالح النائب بشأنه وتم تحرير محضر صلح، ولكن الغريب ولا غرابة مع الكيدية أن الشاكى بعد ان تنازل عاد مرة اخرى ليطالب برفع الحصانة مما اعتبرته اللجنة من قبيل الكيدية.

● المشهد الرابع.. اللجنة تتلقى طلبا لرفع الحصانة عن أحد النواب بسبب نزاع حول أحد الشيكات وتكتشف اللجنة ان الشاكى ليس صاحب النزاع وهو مايؤكد استمرار مسلسل الكيدية بين النواب وخصومهم السياسيين.

● المشهد الخامس.. يمثل أحد النواب أمام اللجنة لمناقشة رفع الحصانة عنه بشأن ما نسب إليه من انه اعتدى بالضرب على أحد المواطنين اثناء مشاجرة بينهما وتكتشف اللجنة أن هناك تصالحا وان الشاكى يمدح النائب ويصفه بانه رجل الاخلاق والمبادئ.

● المشهد السادس.. اللجنة تناقش رفع الحصانة البرلمانية عن أحد النواب بسبب مانسب إليه من التهرب من دفع الضرائب المستحقة على نشاطه التجارى وتوافق اللجنة على رفع الحصانة عن النائب، ولكن النائب عز عليه ان تفارقه محبوبته الحصانة حتى ولو ليلة واحدة وفى اليوم التالى ناقشت اللجنة طلب النائب بالغاء القرار السابق ليصبح القرار الان بسماع الاقوال وليس رفع الحصانة ولكن اللجنة لم تتمكن من اتخاذ قرارثم يصر النائب وتعاود اللجنة مناقشة الامر وتعدل القرار ليصبح الان بسماع الاقوال..

انتهت المشاهد السابقة ولم يسدل الستار بعد!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية